

من دلائل التكيّف مع المعطيات الاقليمية الجديدة. وقد جاء البيان المشترك الذي أُصدر في ختام الزيارة، ليؤكد أن اتفاقية فصل القوات ليست سوى «خطوة أولى» على طريق تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط. كما تضمّن البيان تمسك كلا الطرفين بوحدة الرأي «حول أهمية وضرورة مساهمة الاتحاد السوفياتي في كافة مراحل التسوية في الشرق الاوسط، وبضمن ذلك في جميع لجان العمل التي سوف تتشكل في اثناء مؤتمر جنيف». وأجمع الجانبان على «أن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني ينبغي ان يساهموا في مؤتمر جنيف»^(٦٣).

ولكن على الرغم من اشارة البيان المشترك الى «وحدة الرأي» بين الطرفين، لم يكن الاتحاد السوفياتي مرتاحاً لسير العلاقة مع مصر، في ضوء تقارب هذه الاخيرة مع واشنطن. وقد بدا هذا واضحاً في الخطاب الذي ألقاه غروميكو في القاهرة، حيث حذّر العرب من نوايا الولايات المتحدة الاميركية، قائلاً أن «خصوم السلام العادل في الشرق الاوسط يريدون ان يستبدلوا التسوية الحقيقية للنزاع بمختلف أشكال ما يسمّى بالحلول الجزئية، لو استطاعوا الى ذلك سبيلاً». وبين المسؤول السوفياتي، في كلامه، ان هؤلاء يريدون فصل الدول العربية عن حلفائها، وبثّ الشقاق بينهما. ولذلك دعا مصر الى تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفياتي وترسيخ التلاحم بين البلدين من دون ان يؤثر ذلك، بصورة سلبية، في اي طرف ثالث (أي الولايات المتحدة الاميركية). وفي كلامه عن العلاقة المصرية - السوفياتية، حذّر بأنه لا يجوز التحرك الى وراء، بل يجب استخدام كل الامكانيات المتاحة للتقدّم الى أمام. وتعهّد ان تسير بلاده في هذا الاتجاه، قائلاً انه «اذا فعلت مصر كذلك، فان صداقتنا لن تكون اقل صلابة من قاعدة الاهرام المصرية المشهورة». وجاء تعبير آخر عن هذا القلق السوفياتي في تعليق ورّعته وكالة انباء «نوفوستي»، في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٤، تحت عنوان يفسّر نفسه بنفسه، وهو «يجب على الدول العربية ان تبقى حذرة؛ فالولايات المتحدة الاميركية لا تهتم، مطلقاً، بالسلام في الشرق الاوسط، بل همّها الوحيد هو تأمين الاستقرار على خطوط فك ارتباط القوات، ورفع حظر النفط العربي»^(٦٤).

ولئن كانت ثمة استمرارية في العلاقات السوفياتية - المصرية، فلا ينبغي ان نخلص الى ان هذه الاستمرارية كانت بالمقدار عينه من القوة خلال تلك الفترة. فمنذ نهاية آذار (مارس)، مرّت تلك العلاقات بفترات توتّرت رافقتها حملات اعلامية. إلا ان الطرفين كانا يتفاديان، بصعوبة بالغة، الوصول الى مرحلة القطيعة السياسية. وقد وُصفت العلاقات، غير مرة، بأنها «مجمّدة»، أو انها تمرّ في «أزمة حادة»، أو في مرحلة «حوار عنيف»^(٦٥). وبالطبع، فان جذر الخلاف كان ذا شقين: اولهما، الاختلاف في النظرتين، السوفياتية والمصرية، الى الخط السياسي الواجب اتّباعه في ما يتعلّق بمسار التسوية السلمية؛ والثاني، يتعلّق بقضية السلاح والتسلّح^(٦٦). ويبدو ان هذا الشق الاخير كان، بالنسبة الى السياسة المصرية، مؤثراً الى تدهور العلاقات بين الطرفين. من هنا، لم يكن خطاب السادات، الذي ألقاه في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٧٤، مفاجئاً. فقد أعلن ان الاتحاد السوفياتي كان، دائماً، ضد العمل العسكري من أجل كسر الجمود الذي كان مسيطراً على أزمة الشرق الاوسط؛ واتهمه بالتكؤ في تزويد مصر بالسلاح. كما قال ان اخراج الخبراء السوفيات من مصر كان خطوة على طريق الاعداد لدخول الحرب، وان قرار القتال كان قراراً مصرية خالصاً، وضد ارادة القوتين العظميين^(٦٧).

كان ردّ الاعلام السوفياتي على خطاب السادات واضحاً بعض الشيء. فقد نفى ان يكون الاتحاد السوفياتي عارض استخدام العرب للقوة في نزاعاتهم مع اسرائيل. وشدد، في المقابل، على الدور الذي قام به السوفيات في مساعدة مصر وسوريا في النهوض من هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي